الديمقراطية

الفصل الأول

الديمقراطية

الأصول التاريخية وتطورات المسار

المبحث الأول

المفاهيم التاريخية لنشأة الديمقراطية وأسسها

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية:

هي **حكم الشعب**، ومن منظور آخر تُفهم بأنَّها "**حكم الكثرة**" ؛ وذلك استناداً إلى معيار يعتمد تصنيف أنماط الحكم وفقاً لعدد من يملكون السلطة، مثل حكم الفرد، أو القلة، أو الكثرة. وقد ارتبط هذا المعيار العددي بمعيار نوعي يقوم على تقييم من يتولّى الحكم من حيث الصلاح أو الفساد؛ فإن كان الفرد الحاكم صالحاً سُمّي "ملكًا"، وإذا كان فاسداً سُمّي "دكتاتوراً". أمَّا إذا كانت القلّة صالحة سمّيت "أرستقراطية"، وإذا كانت فاسدة فهي "أوليغارشية". وبالنسبة إلى الكثرة، فإذا كانت صالحة عُدَّ نظام الحكم "ديمقراطيّاً"، وإن كانت فاسدة سُمّي "ديماغوجيًا". ومن ثَمَّ، تُفهم الديمقراطية على أنَّها "حكمُ الكثرة الصالحة".

المطلب الثاني: تعاقب أنظمة الحكم:

صاغ بعض المفكرين في الفلسفات السياسية القديمة نموذجًا لتطور الحكم، فقد رأوا أنَّ أشكال الحكم تتبدَّل بمرور الزمن، تبعا للميل الإنساني نحو الفساد، وإلى أنَّ السلطة بطبيعتها تحمل مخاطر الانحراف. وعلى وفق هذا النموذج، يبدأ الحكم بملك صالح، ثم ينحرف تدريجيًّا نحو الاستبداد، فتقوم على أنقاضه أرستقراطية صالحة، تتحوَّل لاحقًّا إلى أوليغارشية فاسدة، ثم تنهض ديمقراطية شعبية تتحوَّل بدورها إلى

ديماغوجية مضطربة، ليعود النظام إلى نقطة الانطلاق. أمَّا الديمقراطية الحديثة، فتذهب إلى بناء نظم تمثيلية مستقرة، تعتمد على سيادة القانون، وفصل السلطات، وآليات المساءلة، ما يتيح لها مواجهة التحديات.

المطلب الثالث: الجذور التاريخية للديمقراطية:

تعود الجذور التاريخية لحكم الشعب إلى المجتمعات القديمة (بلاد الرافدين- بلاد فارس- بلاد الصين والهند)، عندما كان يجتمع الأفراد جميعًا لمناقشة أمر مهم يخص الرقعة الجغرافية التي يقطنونها. ومن سمات هذا الأنموذج وجود رقعة جغرافية صغيرة المساحة، ووجود حدث مهم يخص السكان جميعًا، وقدرة أولئك السكان على الاجتماع لمناقشة كيفية التعامل مع هذا الحدث، وهو ما عُرف لاحقًا بـ (الديمقراطية المباشرة). ولكن تلاشى هذا النموذج عندما تحوَّلت تلك البلدان إلى أمبراطوريات ذات حضارة، وتميزت تلك الأنظمة بالطابع الاستبدادي.

أمَّا أبرز نماذج الديمقراطيات في العصر القديم فتجسدت في الديمقراطيات الإغريقية، أنموذج أثينا الديمقراطي تحديدا، فقد أخذت بلاد اليونان (أثينا أكثر من غيرها) المفاهيم الديمقراطية والحرية السياسية وسيادة القانون. حيث تم توسيع قاعدة المشاركة في إدارة شؤون الشعب لتشمل فئة أوسع من الشعب، وإشراك المواطنين في السلطات الثلاث، وتدوين القواعد الأساسية للحكم في دستور مكتوب.

المطلب الرابع: نقد الديمقراطية الأثينية ونهايتها:

انتقد (الآقتراع) وعُد وسيلة لإيصال أشخاص غير أكفاء إلى مواقع المسؤولية، حيث يتيح للعجزة والهواة تولي وظائف الدولة، واعترض على جمعية وطنية يستوي فيها الجهلة في السياسة مع ذوي العلم والخبرة، فالحكم الصالح مصدره العلم والمعرفة وليس الاقتراع والتصويت. فالنظام الديمقراطي الذي يتيح وصول أشخاص محدودي الوعي والخبرة السياسية إلى موقع القرار، يكون عاجزاً عن التوفيق بين الرغبات المتعارضة، ما يؤدي إلى خلافات وانقسامات دائمة تُضعف المجتمع وتمهّد الطريق للاستبداد.

ونتيجة لصعوبة أن يتحلى غالبية أبناء الشعب بالحكمة الكافية لإدارة الدولة، عدل إلى فكرة تبني (نظام مختلط) يجمع بين (الملكية) و (الديمقراطية)، فإذا وجدت الحكمة لدى الحاكم وضمان الحرية للمحكوم

تحقق الاستقرار. ومن الانتقادات كذلك، ارتكزت حضارة أثينا على الفكر الفلسفة والعلوم، مع اقتصاد مزدهر وقوة عسكرية، ما جذب الأجانب، ما أثر على المواطنة والديمقراطية. وظلت فكرة الديمقراطية والمواطنة والشعب غائبة على مستوى العالم حتى أواخر القرن الثامن عشر.

المبحث الثاني

تطور الديمقراطية في العصر الحديث ومتلازماتها

المطلب الأول: الغرب والعودة إلى الديمقراطية:

شهدت أوروبا في العصور الوسطى نظاماً سياسياً واجتماعياً يتربع على قمته ملك ذو سلطة مطلقة، تدعمه طبقة النبلاء والإقطاعيين، وكان الفلاحون والحرفيون والعبيد القاعدة. وفُرضت الضرائب بقسوة على العامة، ما دفع الشعوب إلى المطالبة بحق التمثيل مقابل العبء الضريبي، ومن ثم تقييد صلاحيات الملك، وتشكيل مجلس يُمثل فيه أصحاب الأراضي والمدن (أنكلترا).

أما في فرنسا، مثّلت الثورة عام 1789م نقطة تحول تاريخية، إذ أسقطت النظام الملكي، وأنهت امتيازات الإقطاع والنبلاء، وأسست لجمهورية تستند إلى مبدأ سيادة الشعب. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تزامن الاستقلال عام 1776م مع وضع أول دستور مكتوب ينص على مبادئ الحكم الديمقراطي والتمثيل الشعبي والفصل بين السلطات.

ترافقت تلك التحولات التاريخية مع تغيرات اقتصادية واجتماعية، تمثلت في صعود الطبقة البرجوازية التي اغتنت بفعل التجارة والاستعمار وتراجع الإقطاع، ما عزز مكانتها السياسية، واقترنت هذه التحولات بظهور منظومة فكرية تُعلي من شأن الفرد وحريته، وظهرت مفاهيم كالفردية والرأسمالية نتيجة تراكم رأس المال، وبما أن نشاط الفرد يتطلب قدراً من الحرية فكانت (الليبرالية)، ليبدأ اسم (الشعب) يظهر في القاموس السياسي.

أما على المستوى الفكري في النظرة إلى الديمقراطية، فهناك من يرى أن الديمقراطية خطر يؤدي إلى الفوضى بسبب ثقتها المفرطة بالجماهير، وأن الإصلاح لا يتم إلا عبر "المستبد المستنير" لا عبر الشعب

الذي وصفه بالجاهل. وهناك مبدأ السيادة الشعبية، لكن هناك من يقول أن الديمقراطية لا تصلح إلا لشعوب فاضلة. لذلك ظل مفهوم الديمقراطية مقترناً بـ "حكم الرعاع"، مشفوعا بخشية انزلاق السلطة إلى يد العامة غير المؤهلة. لكن التجربة العملية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أثبتت إمكانية بناء أنظمة ديمقراطية حديثة تجمع بين التمثيل الشعبي ومؤسسات الحكم الرشيد، ما مهّد لانتشار الديمقراطية كنظام سياسي مشروع في العصر الحديث.

المطلب الثاني: الديمقراطية– انتقادات ومتلازمات:

1–المتلازمات المؤسسية للديمقراطية:

أ–الدستور المكتوب: لقد كان تبني الديمقراطية انطلاقا من كونها الإطار الذي يضمن (الحريات الفردية)، فالفرد له حقوق وحريات ينبغي أن تصان وأن لا تمس من أي سلطة كانت، فالديمقراطية الليبرالية هي نظام سياسي، وتصور فلسفي يرى أن الإنسان الفرد هو أساس السلطة والشرعية، ويجب أن تُبنى الدولة لخدمته، لا العكس، وضمان تمتع الفرد بحقوقه وحرياته يتم عبر تضمينه بعقد اجتماعي مكتوب ومعلن نابع عن الإرادة العامة يسمى (الدستور).

ب–الانتخابات الدورية: لكون السلطة مفسدة، فإن استمرار الأفراد في مواقع المسؤولية قد يؤدي بهم في المحصلة إلى الفساد؛ لذا جاءت الانتخابات على نحو دوري، يشعر فيه الفائز بأن مسؤوليته مقترنة بمدة زمنية محددة، وإن بقاءه فيها مرتبط بحسن أدائه ورضا المواطن عنه.

ت–التداول السلمي للسلطة: بإمكان الشعب تغيير السلطة بطريقة سلمية دستورية (انتخابات دورية أو مبكرة)، وبذلك يتجنب الشعب الثورة للإطاحة بالسلطة، وما يرافقها من فوضى وعدم استقرار.

ث–الفصل بين السلطات: السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، لذلك لجأت الديمقراطيات الحديثة إلى هذا المبدأ الذي يحول دون تركيز السلطة بيد واحدة، وتوزيعها على ثلاث هيئات: التشريعية التي تتولى تشريع القوانين، ومراقبة سير عمل السلطة التنفيذية والمصادقة على ميزانية الدولة، والتنفيذية التي تتولى تنفيذ القوانين، والقضائية التي تعمل كحكم مستقل للفض بين النزاعات.

أن استقرار الدولة يقوم على تنظيم سياسي يضمن حماية حقوق الأفراد، وذلك من خلال فصل السلطات، مع قيام علاقة معينة تربط بينهما، مع اعتبار السلطة التشريعية هي السلطة العليا في الدولة.

2-المتلازمات المجتمعية والسياسية للديمقراطية:

أ-المساواة: وهي إحدى ركائز الديمقراطية، ويرى البعض أنها تعني أن امتيازات الحكم ستكون لصالح الأكثرية الحاكمة، وأن أقلية من الشعب ستكون محرومة من حصتها في النفوذ، وبالتالي ستنعدم المساواة، مثلما أن حكم الكثرة سوف يؤدي إلى (استبداد الأكثرية). في حين يرى آخرون أن الديمقراطية هي ليست شكلاً للحكم بقدر ما هي حالة يكون عليها المجتمع نقيضة للأرستقراطية. فالديمقراطية لا تقوم على أساس الامتيازات الاجتماعية المتوارثة، كما تقضي الأرستقراطية، بل تقوم على أساس المساواة في الظروف الاجتماعية لتكون الأعمال والمهن وميادين الشرف والكرامة مفتوحة أمام الجميع. وأن المساواة الاجتماعية تقود إلى المساواة السياسية.

ب-حكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية: مبدأ الديمقراطية يعني حكم الأكثرية مع احترام حقوق الأقلية والحفاظ عليها، وشعور الأكثرية بتلك المسؤولية، وشعور الأقلية بأن حقوقها مصانة. والمقصود بالأكثرية والأقلية بالمفهوم السياسي يحسب على ضوء نتائج الانتخابات الدورية، وهي متغيرة من دورة لأخرى. أما وفقا لمفهومها الاجتماعي والفكري فهي محفوظة للجميع وفقاً للقانون، وعلى أساس المساواة.

ت-المجتمع المدني: أن مخالفة الفرد لرأي الأكثرية لا تسوغ إسكات صوته، ما دام الأفراد يتحملون نتائج أفعالهم. وأن الديمقراطية قد تشجع على الانعزال الفردي والانصراف إلى المصالح الخاصة، ما يضعف المشاركة العامة ويزيد اعتماد الفرد على السلطة. ويكمن الحل في تعزيز "فن التجمع" من خلال مؤسسات المجتمع المدني، كالهيئات المحلية والدينية، التي تدفع الأفراد إلى الاهتمام بالشأن العام. وقد أسهم ذلك في بلورة مفهوم المجتمع المدني كوسيط ضروري بين الفرد والدولة، بحيث لا يقتصر دور المواطن على التصويت فقط، إذ إن انكفاءه على ذاته قد يؤدي إلى هشاشة المشاركة العامة، ويُمهد لعودة أشكال جديدة من الاستبداد الذي قد يظهر مستقبلاً نتيجة شعور السلطة بعدم اهتمام الفرد بالشأن العام.

ث-التعددية السياسية: طالما أن الديمقراطية تسمح بحرية التعبير عن الرأي، وحيث أن آراء الناس متعددة، وهي قد تلتقي حول موضوع معين وتختلف عند موضوع آخر، فقد ظهر على نحو تلقائي بين أعضاء البرلمان البريطاني اتجاهان سياسيان متعارضان، أحدهما يدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم، والآخر ليبرالي يدعو إلى التغيير والمزيد من الحريات. وبهذه النشأة البرلمانية ولدت ما باتت تعرف بالتعددية الحزبية، فالاتجاه الأول عرف باسم (حزب المحافظين)، والآخر عرف باسم (حزب الأحرار/الليبراليين). لتؤسس بعد ذلك الأحزاب السياسية كأجهزة منظمة تحمل أفكارا معينة، وتضم أفراداً مؤمنين بتلك الأفكار، هدفهم الوصول إلى السلطة السياسية، لتغدو الظاهرة الحزبية إحدى المؤسسات السياسية في النظم السياسية للدولة الحديثة.

وتأتي التعددية الحزبية ضمن إطار أوسع هو التعددية السياسية التي تضمنها الديمقراطية التي تسمح بالتعبير عن الآراء المتعددة في المجالات شتى، وفي مقدمتها المجال السياسي.

ج-المشاركة السياسية الواسعة: بعد أن كان حق المشاركة السياسية مقتصرا على الطبقة البرجوازية، مستندة إلى قدرتها المالية التي أتاحت فرص التعلم والوعي السياسي لأبنائها. جاء عصر الصناعة والتحولات الاقتصادية، وما رافق ذلك من آثار سلبية نتيجة سياسات الرأسمالية، ظهرت تيارات فكرية تهتم بالطبقة العاملة، كالاشتراكية والماركسية، وزيادة الوعي لدى أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى، دفع النظم الديمقراطية إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

كما إن زيادة مستوى التعليم، وارتفاع الوعي السياسي، والإيمان بضرورة الاهتمام بالشأن العام، وتمكين المرأة، عوامل أسهمت مع غيرها في توسيع قاعدة المشاركة السياسية في الديمقراطيات المعاصرة.